

أهمية دراسة القانون الدولي لطلاب الشريعة بالجامعات السعودية

د. حسين بن جازز العزيري

**استاذ القانون الدولي المساعد، وكيل الكلية للتطوير والجودة سابقاً
بكلية الشريعة والأنظمة جامعة تبوك**

أهمية دراسة القانون الدولي لطلاب الشريعة

بالجامعات السعودية

حسين بن جازز العريزي .

قسم الأنظمة ، كلية الشريعة والأنظمة ، جامعة تبوك، المملكة العربية السعودية .

البريد الإلكتروني: halazizi@ut.edu.sa

المستخلص:

يهدف البحث إلى بيان أهمية القانون الدولي لطلاب الشريعة. فتناولت في الأول موضوعات أساسية ذات علاقة بمضمونها. حيث ذكر فيها مبحثين الأساسيين ركزت الدراسة عليهما. فجاء في المبحث الأول ماهية القانون الدولي من ذكر معناه، نشأته، تطوره، خصائصه، والعلاقة بينه وبين الشريعة، ومن ثم موقف الشريعة الإسلامية منه. كما ذكر في المبحث الثاني أهمية دراسة القانون الدولي لطلاب الشريعة في جانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. كون هذه الأمور الثلاثة تدور عليها معاملات الناس وتعاملهم فيما بينهم. فبين الباحث أهمية العلاقة بين هذه الأمور وبين القانون الدولي، كما بين الأهمية القانونية والمعرفية في دراسة هذه الأمور لطلبة الشريعة. وفي النهاية خُتم البحث بنتائج منها أن دراسة القانون الدولي لطلاب الشريعة له أهمية بالغة في معرفة القواعد والأنظمة القانونية الدولية و أيضاً لها ارتباطات بالمسلمات الشرعية التي يدرسها طلاب الشريعة.

كلمات مفتاحية: القانون الدولي. الشريعة. القانون الدولي الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي.

The importance of studying international law for students of Sharia in Saudi universities

Hussain bin Majiz Al-Azizi

**Laws Department, College of Sharia and Regulations,
University of Tabuk, Kingdom of Saudi Arabia.**

E-mail: halazizi@ut.edu.sa

Abstract :

The Objective of this Research is to discuss the Importance of International Law for the Students of Islamic Law. Firstly, The Study consisted different topics that are related to its concept. Where the researcher organized the structure of the Study based on main two topics. The first topic discussed the Origin of International Law and its relationship with Islamic Law as well as the position of Islamic Law on it. Where the Second Topic discussed the Importance of Studying International Law for the Students of Islamic Law. Due to its vital Economical role, socially and politically. Because these three aspects the life style of the people is going based on them. Therefore the researcher provide the importance of relationship between these three aspects and International Law. The researcher also mentioned the Importance of studying Law particularly for the students of Islamic Law. Lastly, the study concluded with the results, some of it: Studying International Law for the Islamic Law Students is very Important, because this will help them to know the rules and regulation governing International Law.

Keywords: International Law, Islamic Law, International Economic Law, Social and Political.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على المبعوث رحمة للعالمين، نبينا محمد وعلى آله وأصحابه ومن سار على نهجه واهتدى بهديه واستن بسنته إلى يوم الدين.

وبعد، فإن الشريعة الإسلامية الغراء الصالحة لكل زمان ومكان قد اعتنت بجميع القواعد التي تُحافظ على حياة الناس وسلامتهم، ومن تلك القواعد والنظم قوانين وضعية من قبل الناس اجتهدوا في استنباطها واستخراجها من نصوص الشريعة الإسلامية أو من حياتهم اليومية و إحتياجاتهم، فوضعوها فيما بينهم حفاظاً ونظماً على معاملاتهم وتعاملهم اليومي. فسمي ذلك القواعد والنظم المستنبطة بالقوانين الوضعية، والتي منها القانون الدولي الذي يتعامل بقواعد والأنظمة التي تُنظم حياة الناس داخل أوطانهم وخارجها. فقد اعتنى هذا القانون بالمجالات الواسعة بسبب تعدد قواعده ومبادئه ومصادره، غير أن طبيعته تبقى المحدد الأساسي للتعامل الدولي. وهذا البحث جاء كدراسة عن بيان أهمية دراسة القانون الدولي لطلاب الشريعة. وذلك في مقدمة ومبحثين:

ففي المبحث الأول جاء في بيان ماهية القانون الدولي، وذلك في فرعين:
الفرع الأول: عن معنى القانون الدولي ونشأته
والفرع الثاني: علاقة القانون الدولي بالشريعة الإسلامية وموقفها منه
وجاء المبحث الثاني عن مدى أهمية دراسة القانون الدولي لطلاب الشريعة في جانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وذلك في ثلاثة فروع:
أما فرع الأول: فقد تناول بيان أهمية دراسة القانون الدولي في جانب الاقتصادي والفرع الثاني: في أهمية دراسة القانون الدولي لطلاب الشريعة في جانب الاجتماعي
والفرع الثالث: في أهمية دراسة القانون الدولي لطلاب الشريعة في جانب السياسي. وختم البحث بأهم النتائج.

مشكلة البحث

على الرغم من كثرة المؤلفات والدراسات القانونية عموماً وموضوع القانون الدولي على وجه الخصوص، فإنه لا زال يحتاج إلى إعادة النظر والتأصيل لكثير من قضاياها ومسائله كون النقاش لا يزال قائماً في بعض موضوعاته. فمثلاً دور أهمية دراسة القانون الدولي لطلاب الشريعة. لم يقف الباحث على من قام أو ناول الموضوع بدراسة أكاديمية قانونية، بين فيها مدى أهمية دراسة القانون الدولي لطلاب الشريعة في جانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. لذا؛ قام الباحث بإعداد بحث مستقل بُيّن فيه الأهمية العلمية والقيمة القانونية لطلاب الشريعة بأن يدرسوا هذا القانون. فقام بمحاولة

علمية عن كتابة بحث مستقل يُبين فيه مدى أهمية دراسة القانون الدولي لطلاب الشريعة. نسأل الله العليّ القدير أن ييسر لنا ويفتح لنا الأمور إنه تعالى ولي ذلك والقادر عليه.

أهداف البحث

يهدف البحث في دراسته إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ١-بيان ماهية القانون الدولي من نشأته وتطوره ومميزاته
- ٢-بيان فروع القانون الدولي والعلاقة بينه وبين الشريعة الإسلامية وموقفها منه
- ٣-بيان أهمية دراسة القانون الدولي لطلاب الشريعة في جانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي

منهج البحث وخطواته الأساسية

سيستعمل الباحث منهجين أساسيين لتحقيق أهداف الدراسة وهي كالآتي:

- ١-المنهج الإستقرائي: يستعمل الباحث هذا المنهج تتبعاً واستقراءً لأقوال العلماء المتقدمين والمعاصرين فيما يتعلق بقانون الدولي
- ٢-المنهج التحليلي: وذلك لتحليل الأقوال والآراء المختلفة الواردة في البحث ومن ثم بيان الرأي الأقوى وفقاً للأدلة.

الدراسات السابقة

فمن الدراسات والبحوث التي تعرضت لموضوع القانون الدولي والتي يمكن الاستفادة منها في هذه الدراسة التالي:

- ١-دراسة بعنوان: "الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام" ^١ للدكتور عبدالكريم زيدان، تناول دراسة القانون الدولي العام الإسلامي وتدوينه وأسس وأشخاص، إلا أنه لم يتعرض لذكر أهمية القانون الدولي في الشريعة، وهذه النواقص ستقوم الدراسة بإكمالها.
- ٢-دراسة بعنوان: "القانون الدولي العام وعلاقته بالشريعة الإسلامية" ^٢ للدكتور يوسف حسن يوسف والدكتورة إيناس محمد البهجي، ذكر فيه تطور القانون الدولي، وتطور القانون الدولي الإسلامي من خلال علاقة العالم الإسلامي بالغرب إلا أنه لم يفصل القول ولم يتعرض لذكر بيان أهمية القانون الدولي في الشريعة، وهذا ما سيسعى إليه الباحث في هذه الدراسة.

- ٣-دراسة بعنوان: "الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام" ^٣ للمستشار علي علي منصور، ذكر فيه نبذة تاريخية عن نشأة القانون الدولي العام والأسس التي قام

^١ الدكتور عبدالكريم زيد، الشريعة الإسلامية ان والقانون الدولي العام، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م)، ص٣٢-٤٨

^٢ الدكتور يوسف حسن يوسف والدكتورة إيناس محمد البهجي، القانون الدولي العام وعلاقته بالشريعة الإسلامية، (القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، ط١، ٢٠١٣م)، ص١١-٩٦

^٣ المستشار علي منصور، الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام، (القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، د، ط، ١٣٩٠هـ/١٩٧١م)، ص٢٣-٧٧

عليها، وأشخاصه وأنواع الدول، غير أن المؤلف لم لم يوضح ولم يشرح أهمية القانون الدولي في الشريعة، وهذه الدراسة ما سيحاول الباحث ذكره وتوضيحه وبالأخص أهمية دراسة القانون الدولي لطلاب الشريعة.

٤-دراسة بعنوان " القانون الدولي العام وعالمية الإسلام " ^١ للدكتور مبارك علوي محمد لززم، ذكر فيها القانون الدولي العام والمصادر الاستدلالية به وأشخاصه، غير أنه لم يتعرض لذكر أهمية القانون الدولي، وبالأخص مدى أهميته في الشريعة، والجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وهذا ما سيقوم الباحث بتسليط الضوء عليه في هذه الجوانب في بيان مدى معرفة ودراسة أهمية هذه الجوانب في القانون الدولي.

^١ الدكتور مبارك علوي محمد لززم، القانون الدولي العام وعالمية الإسلام، (اليمن: مركز القلم، ط١، ٢٠٢٠م)، ص٧-١٠٥

المبحث الأول

ماهية القانون الدولي

الفرع الأول: معنى القانون الدولي ونشأته

قبل الخوض في ذكر تعريفات القانون الدولي في اصطلاح علماء القانونيين يحسن للباحث الإشارة إلى ذكر معنى كلمة القانون ومن ثم ذكر معنى قانون الدولي حسب تعريفات علماء القانون. يُقال بأن لفظة (القانون) يونانية، انتقلت من اللغة اليونانية إلى اللغات الأخرى وهي تُعنى العصا المستقيمة. ثم انتقلت إلى الفارسية بنفس اللفظ والصيغة (كانون) بمعنى أصل كل شيء وقياسه، ثم عربت عن الفارسية بمعنى الأصل. ثم انتشر بعد ذلك استعمالها بمعنى أصل الشيء الذي يسير عليه، أو المنهج الذي يسير بحسبه أو النظام الذي على أساسه تنظم مفردات الشيء، وتكون متكررة على وتيرة واحدة بحيث تصبح خاضعة لنظام ثابت. هذا عن معنى أصل كلمة القانون واستخدامها عند علماء القانونيين وغيرهم من أهل التخصصات الأخرى، والذي يُرى من هذا الاستخدام بأنها تستعمل بمعنى القواعد التي تُنظم أحوال الناس وظروفاتهم الاجتماعية. وعلى هذا المعنى ذكر أستاذ الدكتور أحمد فهمي أبو سنة بأنه: "مجموعة القواعد التي تنظم علاقات الناس فيما بينهم، ويقصد بالقواعد العامة الأحكام الكلية العامة"^١. وقال الدكتور محمد سامر عاشور أيضاً عن هذا المعنى: "يقصد به مجموعة القواعد التي تطبق على الأشخاص في علاقاتهم الاجتماعية ويفرض عليهم احترامها ومراعاتها في سلوكهم بغية تحقيق النظام في المجتمع"^٢. يُستفاد مما سبق من معنى لفظ (القانون) وكلام العلماء الباحثين المعاصرين حول هذه اللفظة بأن مدلولها ومقتضاها هو مجمل المبادئ والقواعد التي تُنظم حياة الناس ومعاملاتهم فيما بينهم، من غير اعتداء أحد على الآخر في حالة السلم أو غيرها وفقاً لقواعد عالمية وضوابط دولية. وأما عن معنى القانون الدولي فهو كما ذكره علماء القانونيين المتخصصين في المجال من ذلك:

١- قال محمد السعيد جعفر: "مجموعة القواعد التي تنظم علاقات الدول بعضها ببعض في وقت السلم أو في وقت الحرب وعلاقاتها بالمنظمات الدولية وعلاقات المنظمات بعضها ببعض الآخر"^٣.

^١ أبو سنة أحمد فهمي، النظريات العامة للمعاملات في الشريعة الإسلامية، (مصر: دار التأليف، د، ط، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م)، ص ٢٣

^٢ الدكتور محمد سامر عاشور، مدخل إلى علم القانون، (سورية: منشورات الجامعة الافتراضية، د، ط، ٢٠١٨م)، ص ٣

^٣ محمد السعيد جعفر، مدخل إلى العلوم القانونية، (الجزائر: دار هومة، د، ط، ٢٠٠٨م)، ص ٧٦

- ٢- قول الدكتور سرور طالمي المل: "مجموعة القواعد القانونية التي تحكم وتنظم المجتمع الدولي وتحدد حقوق وواجبات أشخاصه في علاقاتهم المتبادلة"^١
- ٣- قال الدكتور عبد الوهاب شمسان: " مجموعة القواعد القانونية التي تحكم العلاقات الدولية والأمم المتحدة، أو مجموعة من الدول عند الاقتصاد معنية بحفظ تلك القواعد حيال السلوك غير المشروع أو حالة العدوان"^٢
- ٤- قال محمد السعيد جعفر: "مجموعة القواعد التي تنظم علاقات الدول بعضها ببعض في وقت السلم أو في وقت الحرب وعلاقاتها بالمنظمات الدولية وعلاقات المنظمات بعضها ببعض الآخر"^٣.
- ٥- قول الدكتورة إيناس محمد البهجي والدكتور يوسف حسن يوسف: "مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات بين الدول وتحدد حقوق كل منها وواجباتها"^٤. هذه بعض تعريفات القانون الدولي التي ذكرها العلماء الباحثين المتخصصين، والتي يظهر منها بأنها تلك القواعد والنظم التي بين الدولتين أو الدول والتي تحسن العلاقات الدولية الدبلوماسية بين الدولتين أو الدول في حالة الأمن أو السلم، ومن ثم مراعاتها احترام تلك القواعد والنظم.

نشأة القانون الدولي وتطوره

إن نشأة القانون وبالأخص القانون الدولي يعود إلى ما ذكره العلماء الباحثين المعاصرين في مجال القانون من أن العصور القديمة كانت لها علاقات دولية قوية بين الشعوب الآسيوية والأفريقية، حيث تركت آثار بابل وآشور ومصر والصين القديمة، فلقد أبرم رمسيس الثاني مع خاتو سيل ملك الحيثيين عام (١٢٧٨م) قبل الميلاد، على أن يكون بين البلدين الأمن والسلام، فمن هنا قد يُعتبر هذه المعاهدات مبادئ أولية أساسية للعلاقات الدولية في حالتها السلم والحرب. وكانت الصين ترسل البعثات إلى الدول المجاورة من أجل تحقيق العلاقات الدولية الدبلوماسية. كما احتوى قانون مناو الذي انتشر في الهند في السنة (الآلف) قبل الميلاد على قواعد تتعلق بالعلاقات الدولية من حرب ومعاهدات وسفارات^٥. فالعلاقات الدولية قديمة قدم المجتمعات والدول، وكانت ما بين الانسجام تارة والحروب تارة أخرى، ولم يبدأ اهتمام الدول الحديثة بتنظيم القواعد

^١ الدكتور سرور طالمي المل، القانون الدولي العام، (لبنان: مركز جيل البحث العلمي، د، ط، ٢٠١٥م)، ص ١٣

^٢ الدكتور عبد الوهاب شمسان، القانون الدولي العام، (عدن: دار جامعة عدن، د، ط، ٢٠١٠م)، ص ٧

^٣ محمد السعيد جعفر، مدخل إلى العلوم القانونية، (الجزائر: دار هومة، د، ط، ٢٠٠٨م)، ص ٧٦

^٤ الدكتورة إيناس محمد البهجي والدكتور يوسف حسن يوسف، القانون الدولي العام وعلاقته بالشريعة الإسلامية (القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، ط ١، ٢٠١٣م)، ص ١١

^٥ الدكتور محمد عزيز شكري، المدخل إلى القانون الدولي وقت السلم، مرجع سابق، ص ١٥

القانونية إلا في أواسط القرن السابع عشر، وذلك على أثر الحروب والمنازعات الأوروبية التي انتهت بإبرام معاهدة (وستفاليا) عام (١٦٤٨م)، التي أنهت حروب الثلاثين عاماً في أوروبا، إلا أن فكرة الحق للأقوى بقيت كما كانت. ووضع القانون الدولي لتوحيد الشعوب الأوروبية ولم يخلوا من النزعة الحاقدة ضد الإسلام^١. ومن ذلك الحين وفكرة الحق للأقوى بين الأمم والشعوب ولم يكن حق السيادة للدول إلا بحسب قدرتها الدفاعية، ولكن انتشار الدين المسيحي في أوروبا له أثر كبير في إقامة علاقات بين الدول وتلطيف حدة الصراع بين تلك الدول المسيحية، إلا أن تحالفها أبقى على النزعة الإقليمية والطائفية، إذ لا يسمح بالدخول في هذا الحلف إلا للدول المسيحية^٢، مما ساعد على وجود أسرة دولية مسيحية في أوروبا وكذلك خوفهم من انتشار الإسلام، فتكاتفت دول أوروبا لمناهضة الإسلام، وانقسم العالم إلى فئتين. فئة الأمم الإسلامية التي حدودها إلى جنوب فرنسا، وتصادمت الفئتان. وكانت الحروب الصليبية، وانتهت دون أن تحقق أغراض الكنيسة، فكثر المؤتمرات والمعاهدات فيما بينهم، ووضعت المبادئ العامة للقانون الدولي العام^٣. وبمجرد تعايش الشعوب جنباً إلى جنب يخلق في نفوسهم الواجب الخلقى والشرعي ويتبلور على مر الزمن إلى نظام من القانون الدولي^٤. ومن هنا أشار الأستاذ الدكتور وهبة الزحيلي إلى ما سبق بقوله: "وكلما تقدمت المجتمعات وازدهرت أصبحت بالضرورة مقبلة على مدّ جسور اللقاء وإقامة معايير التسهيلات في تحركات رعاياها ورعايا غيرها، لتحقيق أغراض متعددة سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية وعملية وغيرها، وتشابكت العلاقات الدولية في العصر الحاضر، وتطورت تطوراً كبيراً وأصبحت سهولة المواصلات ووسائل الاتصال السريع المباشرة تقرب البعيد، وثبتت فعلاً أن الأرض عالم صغير، وكوكب يتنقل عليه سكانه بسرعة فائقة^٥."

مميزات القانون الدولي وفروعه

فكما سبقت الدراسة المختصرة عن نشأة القانون الدولي وتطوره، فإنه يحسن للباحث الإشارة لمميزات القانون الدولي وخصائصه، كونه قانون يخص التعامل والمعاملات الدولية الداخلية والخارجية من دولة إلى الأخرى هذا ما ترتبط به الشريعة

^١ إنسانية الإسلام، (أمار سيل بوازار) ترجمة الدكتور عفيف دمشقية، ص ٢ وما بعدها
^٢ إبراهيم الديك، المعاهدات الدولية في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، (الرياض: ط ٢، ١٩٩٧م)، ص ٤٠٢، حامد سلطان، القانون الدولي العام في وقت السلم، (القاهرة: دار النهضة، ط ٦، ١٩٧٦م)، ص ٣٤

^٣ علي علي منصور، الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام، مرجع سابق، ص ٣٤
^٤ الدكتور مجيد خوري، القانون الدولي الإسلامي، "كتاب السير للإمام الشيباني"، (الدار المتحدة، د، ط ١٩٧٥م)، ص ١٢

^٥ الدكتور وهبة الزحيلي، العلاقات الدولية في الإسلام، (دمشق: دار المكتبي، ط ١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م)، ص ٥

الإسلامية مع القانون الدولي التي يستلزم لطلابها التعمق في هذه الدراسة ، وعليه؛ فقد كان لهذا القانون الدولي مميزاته التي تليق به والتي منها:

ء- القانون الدولي ملزم بين أشخاصه لأنه مجموعة القواعد التي جرى العرف بين الدول على اتباعها بهدف توثيق علاقاتها

ب- القانون الدولي عبارة عن مجموعة القواعد القانونية التي تنظم المجتمع في نطاق حدود الدولة التي وضعته

ج- القانون الدولي قانون وضعي إلزامي يستمد قوته الإلزامية من مختلف مصادره التشريعية. وغير ذلك من المميزات التي جاءت إشارتها في كتابات العلماء الباحثين المعاصرين^١.

وأما عن فروع القانون الدولي التي ذكرها المختصين في المجال، فقد تفرعت فروع القانون الدولي حسب ما ذكره العلماء الباحثين المعاصرين بناءً على نشأته وتطوره حسب التعامل والمعاملات الدولية في الدخل والخارج. قال الدكتور مبارك علوي محمد لزوم: "إن القانون الدولي العام قد عرف تطوراً مهماً بحيث أصبحت أهدافه أكثر شمولية، فقد أصبح يتولى تنظيم العلاقات بين أشخاص المجتمع الدولي، فاشتمل إلى جانب الدول المنظمات الدولية الإقليمية، الحركات التحريرية، وغيرها من الأشخاص الدولية؛ مما أدى إلى اتساع دائرة الروابط القانونية التي يحكمها القانون الدولي"^٢. ومن هنا يتضح للباحث بأن القانون الدولي يتفرع إلى فرعين أساسيين أشار إليهما العلماء الباحثين المعاصرين في التالي:

القانون الدولي العام: يقصد به مجموعة القواعد التي تُنظم علاقات الدول بعضها ببعض في وقت السلم، أو في وقت الحرب وعلاقاتها بالمنظمات الدولية، وعلاقات المنظمات الدولية بعضها ببعض الآخر^٣. ومن هنا يُفهم بأن القانون الدولي العام تتمثل العلاقات فيه في وقت السلم والحرب وهذا العلاقات يوضحها الوضع القائم بين روسيا و أوكرانيا في حربهما. ففي وقت السلم يكون في تبادل الرجال المبعوثين الدبلوماسيين من دولة إلى الأخرى، وفي إبرام المعاهدات في شتى المجالات، والوسائل السلمية في فض المنازعات كالتحكيم. في حين في وقت الحرب يكون الدور القانون الدولي في تنظيم علاقة الدول المتحاربة في بيان كيفية الحرب، وأنواع الأسلحة، وكيفية معاملة الأسرى والجرحى من المعتقلين المدنيين^٤. قال الدكتور مبارك علوي محمد لزوم عند كلامه عن القانون الدولي العام بأنه: "قد عرف تطوراً مهماً بحيث أصبحت أهدافه أكثر شمولية، فقد

^١ الدكتور مبارك علوي محمد لزوم، القانون الدولي العام وعالمية الإسلام، مرجع سابق، ص ١٢

^٢ محمد السعيد جعفر، مرجع سابق، ص ٧٦

^٣ غالب علي الداودي، المدخل إلى علم القانون، (عمان: دار وائل، د، ط، ١٩٩٩م)، ص ٤٢

أصبح يتولى تنظيم العلاقات بين أشخاص المجتمع الدولي، فاشتمل إلى جانب الدول المنظمات الدولية الإقليمية، الحركات التحريرية وغيرها من الأشخاص الدولية، مما أدى إلى اتساع دائرة الروابط القانونية التي يحكمها القانون الدولي"^١.

القانون الدولي الخاص: يُراد به مجموعة القواعد التي تتعلق بتنظيم الأفراد المالية أو الشخصية إذا اقترن بها عنصر أجنبي، والتي تعالج مسألة الاختصاص القضائي الدولي، وحالة الأجانب والجنسية والموطن، وتبين كيفية تنفيذ الأحكام والأوامر الأجنبية^٢. قال الدكتور مبارك محمد لزمن عن هذا القانون أيضاً بأنه: "يختص بصيانة حقوق أفراد الدول دون أن يكون له شأن بالدول ذاتها، وإن هذا القانون يتكون من مجموعة قواعد قانونية تنظم في دولة ما علاقة المواطنين بغيرهم من الأجانب عندما تتضمن العلاقات عنصراً خارجياً أجنبياً، يتصل بجنسية الأفراد أو بمحل إقامتهم أو بوضع أملاكهم أو بالسكان الذي تعاقدوا فيه، وهذه القواعد تحدد القانون الواجب تطبيقه على هذه العلاقات، وكذا المحكمة المختصة ووضعية الأجانب في بلد معين"^٣. يُستفاد مما سبق بأن القانون الدولي الخاص يتمثل في بيان تنازع القوانين وتنازع الاختصاص القضائي الدولي، ومركز الأجانب، والمواطن، والجنسية، وتنفيذ الأحكام والأوامر الأجنبية. وإلى جانب ما تقدم من بيان فروع القانون الدولي أشار الباحث إلى أهم الفروع التقليدية الأساسية المندرجة تحت هذين الفرعين كما هي في الشكل التالي:

شكل رقم: (١) بيان لفروع القانون الدولي العام والخاص التقليدية

القانون الدولي العام (الخارجي)	القانون الدولي الخاص (الداخلي)
ء- القانون الدولي الاقتصادي ب- القانون الدولي الجوي ج- القانون الدولي الدبلوماسي د- القانون الدولي البحري هـ- القانون الدولي الإنساني	ء- القانون الدستوري ب- القانون الإداري ج- القانون المالي د- قانون العقوبات هـ- قانون الإجراءات الجزائية

^١ الدكتور مبارك محمد لزمن، القانون الدولي وعالمية الإسلام، مرجع سابق، ص ١٢
^٢ علي علي سليمان، مذكرات في قانون الدولي الخاص الجزائري، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٠م)، ص ٥

^٣ الدكتور مبارك محمد لزمن، القانون الدولي وعالمية الإسلام، مرجع سابق، ص ١٩-٢٠

من إعداد الباحث للشكل^١.

هذه بعض فروع القانون الدولي العام (الخارجي) وقانون الدولي الخاص (الداخلي) التي جاءت إشارتها في كتابات العلماء الباحثين المعاصرين في مجال القانون. والتي يظهر منها بأن القانون الدولي يتفرع إلى فرعين أساسيين، ومن ثم يندرج تحت كل فرع فرع آخر مهمة ذات علاقة به، كون القانون الدولي مجاله واسع للغاية، وأهميته كبيرة جداً، وأنه يهتم بأمور وقضايا قانونية خارجية وداخلية في تنظيم وحفاظ حياة الناس وحقوقهم داخل الدولة وخارجها.

الفرع الثاني: علاقة القانون الدولي بالشريعة الإسلامية وموقفها منه علاقة القانون الدولي بالشريعة الإسلامية

قبل الخوض في الموضوع يحسن للباحث أن يُشير إلى مضمون معنى الشريعة الإسلامية ومن ثم بيان مدى علاقتها بالقانون الدولي. فالشريعة الإسلامية بمعناها الدقيق يُراد بها: الأحكام القطعية التي وردت بها نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية والأحكام الإجتهدية التي قالها الفقهاء، سواء منها المجمع عليها أو المختلف فيها، والتي تحمل الأخذ والرد والخطأ والصواب...^٢. ومن هذا المعنى الدقيق والمجمل في معنى الشريعة الإسلامية تظهر الإشارات بأنه يوجد قواعد وأنظمة في الشريعة التي تُنظم حياة الناس وتعاملهم فيما بينهم. قال الأستاذ عبد الكريم زيدان عند كلامه عن وجود القانون في الشريعة: "الجواب على هذا السؤال سلباً وإيجاباً يتوقف على مدى اعتراف الشريعة الإسلامية بوجود ما يفترض وجوده القانون الدولي العام وهو وجود دول وعلاقات فيما بينها، وقواعد تنظم هذه العلاقات، وهذا كله يتبين من ذكر الحقائق التالية: الحقيقة الأولى: الشريعة الإسلامية تأمر بإقامة دولة إسلامية، والحقيقة الثانية تعترف الشريعة الإسلامية والدولة الإسلامية بالدول غير الإسلامية اعترافاً واقعياً، والحقيقة الثالثة: وجود علاقات فعلاً بين الدول الإسلامية وغيرها من الدول، والحقيقة الرابعة: من صفات الشريعة الإسلامية وخصائصها الشمول، ونريد بهذه الخصيصة أن أحكامها ليست مقصورة على تنظيم علاقة الفرد بخالقه، وإنما هي تنظم جميع علاقات البشر كأفراد أو جماعات أو دول"^٣. ومما سبق يظهر بأن القانون الدولي بعد استمداد أصوله ونصوصه من الشريعة الإسلامية، يعني القرآن الكريم والسنة النبوية وآراء الفقهاء والعرف والمعاهدات وأعمال الخلفاء الراشدين، فإنه في ضوء هذه الحقائق السابقة يتضح وجود

^١ الدكتور مبارك علوي محمد لزنم، القانون الدولي العام وعالمية الإسلام، مرجع سابق، ص ١٢-١٤،
والدكتور محمد لطفي، محاضرات في مقياس مدخل للعلوم القانونية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي،
٢٠١٨م/٢٠١٩م)، ص ١٢

^٢ الدكتور عبد الكريم، الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام، مرجع سابق، ص ٩

^٣ الدكتور عبد الكريم، الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام، مرجع سابق، ص ١٤

القانون الدولي العام الإسلامي، غير أنه يختلف عن القانون الدولي باختلافات الأساسية التالية كما في الشكل التالي.

شكل رقم: (٢) بيان لبعض الاختلافات الأساسية بين الشريعة الإسلامية والقانون

القانون الدولي	الشريعة الإسلامية	
القانون الدولي من صنع البشر يظهر فيه نقصه وعجزه وضعفه لأنه عرضة للتغيير والتبديل، وناقص لا يمكن أن يبلغ حد الكمال ولا يوصف بالكمال	الشريعة الإسلامية من الله تعالى يظهر فيها كمال قدرته تعالوعظمته وإحاطة علمه بكل شئ، فأحكام الشريعة الإسلامية لا تتغير ولا تبدل لأنها ليست في حاجة للتغيير والتبديل	الوجه الأول
القانون الدولي عبارة عن قواعد مؤقتة وضعها جماعة لتنظيم شؤون حاجات حياتهم فهي قواعد مؤقتة تتفق مع حال الجماعة وتستوجب التغير كلما تغيرت الأحوال	الشريعة الإسلامية أحكامها وقواعدها وضعها الله تعالى على سبيل الدوام لتنظيم شؤون حياة الناس وأن قواعد وأحكامها ثابتة ودائمة لا تقبل التغيير والتبديل	الوجه الثاني
الجماعة هي التي تصنع القانون الدولي وتلونه بعباداتها وتقاليدها فالأصل فيه أن يوضع لتنظيم شؤون حياة الجماعة فلا يوضع لتوجيه الجماعة	الشريعة الإسلامية لم تكن نتيجة لتطور الجماعة وإنما هي من صنع الله الذي أتقن كل شئ خلقه لأن المقصود منها هو خلق الأفراد الصالحين والجماعة الصالحة	الوجه الثالث

من اعداد الباحث للشكل^١

موقف الشريعة الإسلامية من القانون الدولي

الشريعة الإسلامية استكملت كل ما تحتاجه الشريعة الكاملة من قواعد ومبادئ ونظم، ففيها من المبادئ والنظم ما يحفظ لها مستوى الناس، فهي مستقرة في نصوصها لا تقبل التعديل والتبديل، وحافطة لصلاحيتها في كل زمان ومكان. وعلى هذا فقد اختلف آراء العلماء والباحثين المعاصرين حول موقف الشريعة الإسلامية من القانون الدولي، حيث يميل الدكتور عبدالكريم زيدان بأنها عالمية إلهية المصدر جاءت للعالم أجمع فقال: "لا تعترف (الشريعة الإسلامية) بشرعية أي قانون لا ينبثق منها، ولا تقر بمزاحمتها

^١ من اعداد الباحث للشكل بناءً على المعلومة التي وقف عليها

لها، ومن ثم يجب تطبيقها دون سواها على جميع العلاقات البشرية ومنها العلاقات الدولية كلما أمكن التطبيق^١، وفي هذا المعنى يقول الإمام أبو يوسف: ولأن الأصل في الشرائع أي شرائع الإسلام العموم في حق الناس إلا أنه تعذر تنفيذها في دار الحرب لعدم الولاية وأمكن في دار الإسلام فلزم التنفيذ فيها^٢. يستفاد من كلام الدكتور عبدالكريم زيدان بأن الشريعة الإسلامية لا منكر لها ولا بتطبيق أحكامها في كل تعامل ومعاملات الناس. غير أنه إلى جانب ذلك لا بأس بتطبيق وتنفيذ قواعد ونظم توافق تعايش الناس فيما بينهم، وتلائم معاملاتهم اليومية. وأكد هذا المعنى أيضاً الدكتور وهبة الزحيلي بقوله: "من أجل تنمية العلاقات الإنسانية على أحسن وجه، أكدت التعاليم الإسلامية على عناصر الأخوة والمساواة والاحترام المتبادل، ودعت هذه التعاليم إلى حوار متواصل قائم على الثقة والمحبة والتعاون ونشدان الخير والسعادة، والحرص على إقامة سلام عام ينعم فيه الجميع بنعمة الحرية، وترك الناس أحراراً فيما يختارون، ولكن في مظلة العدل والإنصاف ومحاربة الظلم والجور"^٣. وقال الدكتور يوسف المصري والدكتورة إيناس محمد البهجي أيضاً عند كلامهما عن التشريع بأن: "التشريع الإسلامي يمتلك من الإتساع والمرونة ما يمكنه أن يتعامل مع القانون الدولي بمنحى إسلامي دون فقدان حالة المعاصرة والتطور التشريعي والتغيرات الدولية"^٤. هذا بعض آراء العلماء الباحثين المعاصرين عن موقفهم من القانون الدولي، التي تشير بأن موقف الشريعة الإسلامية من القانون الدولي الإكتفاء بها، فيرى هؤلاء الباحثين المعاصرين بأن الشريعة الإسلامية غنية عنه، لا تحتاج إلى القانون الدولي. وهذا فيه نظر، لأن الأمور قد تتغير بسبب تغير الزمان والأحوال، فقد يكون هناك حاجة للقانون الدولي أيضاً بسبب تغير الأمور، والله تعالى أعلم.

^١ الدكتور عبدالكريم زيدان، الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م)، ص ٨١-٨٢.

^٢ الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م)، ج ٢ ص ٢١١.

^٣ الأستاذ الدكتور، وهبة الزحيلي، العلاقات الدولية في الإسلام، (دمشق: دار المكتبي، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م)، ص ١٢.

^٤ الدكتورة إيناس محمد البهجي والدكتور يوسف المصري، القانون الدولي العام وعلاقته بالشريعة الإسلامية، (القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، ط١، ٢٠١٣م)، ص ٩٥.

المبحث الثاني

أهمية دراسة القانون الدولي لطلاب الشريعة في جانب الاقتصادي

والاجتماعي والسياسي

الاقتصاد والاجتماع والسياسة محور من محاور حياة الناس التي تدور عليها تعاملهم ومعاملاتهم فيما بينهم، بل تُعد هذه المحاور لبّ الحياة وأساسها من حيث القيمة والأهمية. وبناءً على هذا فسيُشير الباحث في هذه الدراسة إلى مدى أهمية دراسة القانون الدولي في جانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لما لذلك من الأهمية والصلة القوية بموضوع الدراسة، كون طلبه الشريعة هم أحق من يقف على معرفة أحكام ما يخص الدول من القواعد والأنظمة وقضايا الدولية القانونية وغيرها.

الفرع الأول: أهمية دراسة القانون الدولي في جانب الاقتصادي

قبل الخوض في بيان أهمية دراسة القانون الدولي لطلاب الشريعة في جانب الاقتصادي يحسن للباحث الإشارة إلى معناه يعني (القانون الدولي الاقتصادي) ومن ثم بيان خصائصه وسماته. فمما ذكره العلماء الباحثين المعاصرين المختصين في مجال دراسة القانون الدولي الاقتصادي عن معناه بأنه: "جميع المبادئ والقواعد القانونية القابلة للتطبيق على العلاقات الدولية الاقتصادية والتي تحكم إقامة عناصر الإنتاج وتنقلاتها من أشخاص ورؤوس أموال وسلع وخدمات ونقود واستثمارات، وكذلك التبادلات التي تتم بين المجالات الاقتصادية الوطنية المختلفة وتمويل هذه النشاطات تحقيقاً لمبادئ السيادة والتعاون والتكامل الاقتصادي والاجتماعي ورفاهية الأمم والشعوب"^١. وعليه قد ذكر الدكتور مبارك محمد لزمن عن نشأة هذا القانون فقال: "نشأ هذا القانون في أعقاب الحرب العالمية الأولى استجابة للحاجة الملحة لتنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية المتشعبة وضبطها والرغبة في تنظيم تلك العلاقات، وإدراك أهمية التعاون الدولي في الميدان الاقتصادي بوصفه السبيل الرئيس للسلام والرفاهية والاقتصادية الدولية من خلال بعض الاتفاقيات الدولية"^٢. وقالت الدكتورة العثمانى أسعيدة بأن القانون الدولي الاقتصادي هو: "الذي يضم القواعد القانونية التي تنظم الحول القانونية للعلاقات الاقتصادية بين الدول، وبينها وبين المنظمات الدولية، وكذلك العلاقات التي تنشأ بين الأفراد أو المؤسسات الاقتصادية التي تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في صورة

^١ الدكتور ماهر ملندي، القانون الدولي الاقتصادي، (سورية: منشورات الجامعي الافتراضية السورية،

٢٠١٨م)، ص ٢

^٢ الدكتور مبارك علوي محمد لزمن، القانون الدولي العام وعالمية الإسلام، مرجع سابق، ص ١٢

الاستثمارات الأجنبية"^١. هذا عن معنى القانون الدولي الاقتصادي ونشأته التي جاءت الإشارة إلى معناه ونشأته من قبل المختصين في المجال، ويُضاف إلى هذا التعريف والنشأة الخصائص والسمات التي يتصف بها قانون الدولي الاقتصادي بأنه يتميز عن غيره من العلوم الاجتماعية والقانونية بشكل عام، وعن فروع القانون الدولي الأخرى بشكل خاص، كما ترتبط مضامينه وتطبيقاته بمدى ثبات الظروف الدولية الاقتصادية وتغيراتها.^٢

علاقة القانون الدولي الاقتصادي بالقانون الدولي

ومن هذا المنطلق في العلاقة بين القانون الدولي العام والقانون الدولي الاقتصادي ينوه الباحث بأن العلاقة بينهما لا تنفك فيما يخدم المجتمع الدولي و الأسرة الدولية، وكذلك لا بد من وجود الاستقرار وعدم الإضرار بمستقبل القانون الدولي الاقتصادي على حساب انتهاكات القانون الدولي العام و التي منها على سبيل المثال الممارسات التي تقوم بها الدول الأوروبية و أمريكا أثناء النزاع القائم بين روسيا و أوكرانيا.

و في ذات السياق قال الدكتور ماهر ملندي: "يعود الفضل في ارتباط القانونيين الدوليين العام والاقتصادي إلى وجود الدول المستقلة ذاتها، وحيث تشكل الحدود السياسية والجغرافية والثقافية عائقاً فعلياً أمام تطور العلاقات الدولية الاقتصادية، لكن الفارق بين بينهما يتمثل في أن قواعد القانون الدولي العام ذات طبيعة حمائية بالدرجة الأولى ومستقرة بأكملها على فكرة ضمان استقلال وسيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، بينما يعدّ القانون الدولي الاقتصادي للمجتمع الدولي مهما كانت العوائق، المتوجب إزالتها وتعميق روح التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول، هذا التجاوز للحدود، أو ما يسمى بصورته المثالية: العولمة، يتجسد عملياً في التحرر القانوني على صعيد التبادلات الدولية الاقتصادية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة، مما يسهم في تطوير قواعد التجارة الدولية والتنمية المستدامة"^٣. وقال في موضع آخر: "الاتفاقيات الدولية للتعاون الاقتصادي والمالي والتجاري تشكل في الواقع جزءاً من القانون الدولي الاقتصادي، والتي لا يمكن عدّها سوى بمثابة تطبيق خاص لتلك المتعارف عليها بين ثنايا القانون الدولي العام"^٤. هذا عن علاقة القانون الدولي الاقتصادي بقانون الدولي،

^١ الدكتوراة، العثماني أسعيدة، القانون الدولي العام دراسة تطبيقية في دور المصادر القانون الدولي الإنساني، ٢٠١٨م، ص ١٦

^٢ الدكتور محمد سامي عبد الحميد والدكتور مصطفى سلامة حسن، اقانون الدولي العام، (بيروت: الدار الجامعية، ١٩٨٩م)، ص ٢٨٩.

^٣ الدكتور ماهر ملندي، القانون الدولي الاقتصادي، (سورية: من منشورات الجامعة الافتراضية السورية، ٢٠١٨م)، ص ٧

^٤ الدكتور ماهر ملندي، القانون الدولي الاقتصادي، مرجع سابق، ص ٨

حيث أشار الباحث إلى أن علاقته كانت قديمة منذ زمن طويل بسبب التبادل المالي التجاري بين الشعوب، وبسبب التنقلات الاقتصادية بين الدول المجاورة والبعيدة، فكل ذلك مما يُظهر ويكشف مدى أهمية العلاقة الاقتصادية وقدمها في التاريخ القانون الدولي الاقتصادي.

وجوب معرفة مصادر القانون الدولي الاقتصادي لطالب الشريعة

مما له أهمية كبرى بل مما يجب على طالب الشريعة معرفته وإتقانه في جانب القانون الدولي الاقتصادي هو معرفة المصادر القانونية الدولية الأصلية والاحتياطية التي حددتها المحكمة العدل الدولية في جانب الاقتصاد الدولي، كالاتفاقيات الدولية التي تُكون قواعد القانون الدولي الاقتصادي، والأعراف الدولية التي يُستدل بها في إطار القانون الدولي الاقتصادي عبر تكرار الأعمال القانونية التي لها علاقة بالطابع الاقتصادي، والمبادئ العامة التي تُعبر خصوصاً عن النظام الاقتصادي الدولي، والإسهامات الفقهية الدولية التي تُحدد القواعد القانونية وتشرح مضمونها وتُفسر الغامض منها. فعلى طالب طالب الشريعة أن يقف على هذه الأمور فيعرفها ويتقنها كي يكون عالماً وفقهياً بكلا الجانبين الشرعي والقانوني.

ضرورة وقوف طالب الشريعة على التكامل العربي الاقتصادي الدولي

مما ينبغي على طالب الشريعة الوقوف عليه في القانون الدولي الاقتصادي التحديات الاقتصادية التي واجهت الدول العربية، والتي أدت إلى فكرة التكامل الاقتصادي الدولي العربي من جامعة الدول العربية، والتي توالى أيضاً عدة اتفاقيات اقتصادية قانونية دولية عربية، وذلك للنمو بالاقتصاد الدول العربية، حيث إنشاء العديد من المنظمات العربية من قبل جامعة الدول العربية التي تقوم بإحالة تقديرات موازاناتها إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية، كالصندوق العربي للإنماء وصندوق النقد العربي وغير ذلك. وجميع الأعمال الاقتصادية التي تقوم بها جامعة الدول العربية مبنية على القواعد والأنظمة القانونية. فيجب على طالب الشريعة معرفة تلك القواعد والأنظمة كي يكون مثقفاً شرعياً وقانونياً.

الفرع الثاني: أهمية دراسة القانون الدولي لطالب الشريعة في جانب الاجتماعي

المجتمع الدولي محور من محاور الدراسة القانونية التي تدور عليه القواعد والأنظمة والقوانين الدولية لما لها من أهمية في مجال الدراسة القانونية الدولية. وقد عرف العلماء الباحثين القانونيين بأن المجتمع الدولي هو ذلك الوعاء الذي يضم مجموعة من الكيانات المكونة له، والتي تتعامل وتتفاعل في إطاره، سواء تم الاعتراف لها بالصفة القانونية أو بالصفة الفعلية، حيث يضم الطائفة الأولى الكيانات الدولية التي تتمتع بالشخصية القانونية الدولي، والتي نقصد بها أشخاص القانون الدولي العام، والمتمثلة في الدول ذات السيادة والمنظمات الدولية الحكومية، أما الفئة الثانية فتضم الأشخاص الفعلية

والتي لا تعتبر في وقتنا الحالي أشخاصا للقانون الدولي العام، والمتمثلة في المنظمات الدولية غير الحكومية، الشركات المتعددة الجنسية، حركات التحرر الوطني، وكذلك الفرد^١. وقيل بأن القانون الدولي الاجتماعي هو: "مجموع القواعد القانونية المطبقة على العلاقات الفردية والجماعية الناشئة بين المؤجرين الخصوصيين من جهة ومن يشتغلون تحت سلطتهم من جهة أخرى بسبب الشغل وكذلك القواعد التي تحكم الضمان الاجتماعي"^٢. فمن هنا يظهر بأن القانون الدولي الاجتماعي تركز قواعده وأنظمتها على المجتمع الدولي، وهي قوانين خاصة فيما يخص تعامل الشعوب ومعاملاتهم فيما بينهم في المجتمع الدولي، ولذا؛ كان لمجتمع الدولي العديد من الخصائص تخصه، كعالمية مجتمعه الدولي المعاصر وأنه غير متجانس بل هو مجتمع منظم علمياً وثقافياً واجتماعياً، له تقدمه وتطوره الخاص به. وعليه؛ فقانون الاجتماع الدولي له مميزاته الخاصة والتي منها حدوثه وتحركه يعني القانونية الاجتماعية.

صلة القانون الدولي بالحياة الاجتماعية

للقانون الدولي صلة وثيقة في الحياة الاجتماعية حيث لا يمكن أن ينشأ أي مجتمع دولي إلا إذا كان هناك دولة تتولى تنظيمه وتحدد قواعده التي يجب أن يقوم عليها في علاقاته القانونية الدولية مع الدول المجاورة ومع الدول الأخرى، كما لا يمكن أن يتصور قيام أي دولة دون نظام صالح يُبنى عليها ويُحدد علاقاتها القانونية مع دول الأخرى المجاورة. قال الدكتور محمد سامر عاشور: "وما دام القانون يتولى تنظيم المجتمع وعلاقات الأفراد فيه، فمن الطبيعي لنا أن نتساءل عن الدور الصحيح الذي يؤديه هذا السبيل والحد الذي يقف عنده في تدخله في شؤون الأفراد وعلاقاتهم المختلفة"^٣. وقالت الأستاذة بوترعة شماسة عند كلامها عن المجتمع الدولي المعاصر مجتمع منظم: "على الرغم من عدم اكتمال النظام القانوني الدولي مقارنة بالمجتمعات الوطنية لعدم وجود سلطة تشريعية وسلطة قضائية دولية وأخرى تنفيذية، إلا أنه مجتمع منظم تحكم العلاقات الدائرة فيه قواعد قانونية سواء كانت مكتوبة أم لا، ومهما كان مصدرها، حيث تختص بتنظيم العلاقات القائمة بين أشخاصه القانونية في مختلف المجالات والتي كثيراً ما لجأت إلى إبرام الاتفاقيات الدولية بهدف إرساء وتطوير أسس التعاون بينها، وتحقيق النفع العام على حساب المصلحة الخاصة لكل دولة، كما تناولت قواعده بالتنظيم العديد من المواضيع الكلاسيكية والمعاصرة، كحقوق الإنسان في وقتي السلم والحرب البيئة

^١ محاضرات بعنوان: قانون المجتمع الدولي، من إعداد الأستاذ بوترعة شماسة، (جامعة الإخوة منتوري سنة: ٢٠٢٠م/٢٠٢١م)، ص ٤

^٢ الدكتور موسى عبود، دروس في القانون الاجتماعي، (بيروت: المركز الثقافي العربي، ط ٢، ١٩٩٤م)، ص ١٠-١١

^٣ الدكتور محمد سامر عاشور، مدخل إلى علم القانون، مرجع سابق، ص ١٤

والتنمية...".^١ هذه بعض مقولات العلماء الباحثين المختصين في مجال القانون التي أشارو فيها إلى صلة القانون الدولي بالحياة الاجتماعية، والتي يظهر فيها ضرورة حاجة إلى وجود قانون دولي مُنظمينظم العلاقة الاجتماعية بين الدول. ومن هنا يُستفاد بأن القانون الدولي لا بد من وجوده في أي مجتمع إنساني دولي كي يُنظم العلاقة الاجتماعية فيما بين المواطنين والشعوب.

الفرع الثالث: أهمية دراسة القانون الدولي لطلاب الشريعة فيجانب السياسي السلطة السياسية القانونية الدولية وخصائصها

تُعد السلطة السياسية القانونية الدولية من أهم العناصر لنشأة الدولة أو الدول وقيامها حيث تتمثل في الهيئة الحاكمة لها والأصيلة التي لا تنبع من سلطة أخرى تستمد منها الهيئات والأجهزة الأخرى سلطاتها واختصاصاتها الممنوحة لها. غير أنه لا يشترط أن تكون الهيئة الحاكمة وطنية، فقد تكون أجنبية من غير المواطنين الدوليين. ويكون دور هذه الهيئة الإشراف على الدولة ومن يُقيم فيها من المواطنين والأجانب، فتمارس سيادتها الدولية بأن تُصبح قادرة على إلزام المواطنين باحترام قوانينها وأنظمتها ووظائفها لتحقيق أغراضها الدولية. فمن خصائص السلطة السياسية القانونية الدولية أنها سلطة ذات سيادة في الداخل، والشخصية المعنوية كونها وحدة قانونية مستقلة مختصة عن الحكام والمحكومين، فهي وحدة قانونية دولية واحدة، لها طابع الدوام والاستقرار، لا تزول بتغير و زوال الحكام، بل هي مستمرة تستهدف أغراضاً تتجاوز عمر جيل بذاته من أجيال شعبها. فالسيادة السياسية القانونية الدولية بأركانها الثلاثة (الشعب، الإقليم، السلطة السياسية) يترتب عليها تمتعها بالشخصية القانونية المعنوية وأنها سلطة سياسية ذات السيادة القانونية الدولية في أهميتها. وأن لها مظهران أساسيان كما في الشكل التالي هما:

الشكل رقم: (٣) بيان للمظهرين الأساسيين للسلطة السياسية القانونية الدولية

المظهر الخارجي للسيادة	ويكون بتنظيم علاقة الدولة مع الدول الأخرى في ضوء أنظمتها الداخلية وحريتها في إدارة شئونها الخارجية وتحديد علاقاتها بغيرها من الدول
المظهر الداخلي للسيادة	ويكون ببسط سلطاتها على إقليمها وولاياتها، وببسط سلطاتها على كل الرعايا وتطبيق أنظمتها عليهم جميعاً

^١ الأستاذة بوترعة شماسة، محاضرة في مقياس قانون المجتمع الدولي، جامعة الإخوة منتوري، قسم القانون العام، السنة الجامعية، ٢٠٢٠/٢٠١٢م، ص ٥

من إعداد الباحث^١

مما سبق من بيان سيادة الدولة وسياستها الداخلية والخارجية يُفهم بأن السيادة السياسية القانونية الدولية تتصف بعدم قابلية التجزئة أو التقسيم في الدولة الواحدة، وأنها غير قابلة أيضاً للتصرف، فلا سيادة والسياسة إلا للدولة، كما لا تنازل ولا تملك إلا لها. **ضرورة وقوف طالب الشريعة على معرفة قواعد وأنظمة القانونية الدولية السياسية**

مما لا مفر منه في تخصص القانون الدولي معرفة تفسير القواعد وأنظمة القانونية الدولية، فينبغي بل يتحتم على طالب الشريعة أن يلم ويقف على معرفة تلك القواعد والأنظمة القانونية الدولية إجمالاً وتفصيلاً، وبالأخص التي في جانب سيادة الدولة وسياستها. لأن سيادة الدولة وسياستها القانونية تتناول وجود العناصر والمقومات والتي منها وجود الإقليم، الذي يمثل المجال الذي تمارس عليه الدولة سيادتها وسياستها القانونية، فتمارس عليه الدولة وظائفها التشريعية والتنفيذية والقضائية، فنكل هذه الأمور يتحتم على طالب الشريعة أن يقف عليها نظريةً وتطبيقاً. وإضافة إلى ذلك أيضاً يحسن لطالب الشريعة معرفة ما يتفرع عن تلك الإقليم، لأنه على ثلاثة أقسام وهي:

أ- **الإقليم البري اليابسة**، وهي كل ما يوجد في الأرض من أنهار وبحيرات وسهول وهضاب وجبال بمعنى كل أملاك الدولة، فيجب أن يكون محدد المعالم والحدود، له أحكامه الخاصة به في القانون الدولي، تمارس عليه الدولة سلطتها وسياستها المطلقة

ب- **الإقليم البحري** ويتكون من عدة مناطق نحو: المياه الداخلية، والمياه الإقليمية وغيرها، ولكل من الأقاليم البحرية قواعد وأنظمة قانونية دولية خاصة، فعلى طالب الشريعة أن يقف على معرفة بعض تلك القواعد والأنظمة، وذلك فضاءً للنزاع القانوني الدولي الذي قد يحصل بدول المجاورة فيما يخص تلك الأملاك الدولية

ج- **الإقليم الجوي** ويقصد به القضاء الجوي الذي يعلو الإقليم البري والمياه الداخلية والمياه الإقليمية للدولة، بحيث يخضع المجال الجوي التابع للدولة لنظام قانوني دولي، في منع الطائرات الأجنبية من المرور عبر إقليمها الجوي^٢. ولكل من هذها الأقسام الإقليمية قواعد وأنظمة الخاصة بها، فينبغي على طالب الشريعة معرفتها والوقوف عليها نظريةً وتطبيقاً وقانوناً.

^١ من إعداد الباحث للشكل بناءً على المعلومات التي وقف عليها
^٢ الأستاذة بوترعة شماسة، محاضرات في مقياس قانون المجتمع الدولي، جامعة الإخوة منتوري، ٢٠٢٠/٢٠٢١م، ص ٨-٩

حاجة طالب الشريعة إلى معرفة المنظمات الدولية وقواعدها القانونية

المنظمات الدولية عبارة عن: "تجمع من الدول ولكن تتمتع المنظمات الدولية بإرادة وسلطات ذاتية مستقلة عن إرادة الدول المكونة لها، فهي إذا تملك شخصية معنوية خاصة بها ناتجة عن تفويض صريح من الدول بموجب إتفاقية دولية بهدف حماية بعض المصالح الخاصة وقد أنشأت في القرن التاسع عشر (١٩١٩م)، ثم أخذت حلة جديدة إبان الحرب العالمية الثانية فأسست منظمة الأمم المتحدة عام: (١٩٤٥م)".^١ فينبغي لطالب الشريعة أن يقف على معرفة تلك المنظمات ما لها وما عليها من القواعد القانونية الدولية التي تحكم نشأتها وعملياتها الدولية. كما ينبغي له أن يقف على معرفة أنواعها ونشاطاتها واختصاصاتها. وإلى جانب ذلك عليه أن يقف على معرفة مبادئ وأهداف منظمة الأمم المتحدة، والأجهزة الرئيسية لها من جمعية العامة ومجلس الأمن وغير ذلك، كما يتحتم عليه أن يقف على معرفة المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، والأمانة العامة ومحكمة العدل الدولية، فكل هذا من المهم بل الأهم على طالب الشريعة أن يقف عليه ويعرفه نظريةً وتطبيقاً في بيان كيفية القيام بأعمالها وتنفيذ أهدافها سياسياً قانونياً دولياً. ومما له أهمية أيضاً بأن يقف عليه طالب الشريعة هو معرفة جامعة الدول العربية التي تمت تأسيسها في عام: (١٩٤٥م) بعد الحرب العالمية الثانية، وهي عبارة عن منظمة سياسية إقليمية، وذلك راجعاً لطبيعة المبادئ والأهداف التي نص عليها ميثاقها والغرض الأساسي الذي أنشئت من أجله والتمثل في التعاون بين مختلف الدول العربية الأعضاء فيها في عدة مجالات من أجل النهوض بالمنطقة لا سيما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.^٢ فينبغي لطالب الشريعة أن يقف على معرفة هذه الجامعات والمنظمات بما فيها من الأحكام والقواعد والنظم نظريةً وتطبيقاً وتعليمياً، لأن تلك المنظمات والجامعات هي التي تسود العالم بسياساتها وقواعدها وأنظمتها ومواثيقها، فعلى طالب الشريعة أن يتعرف عليها علماً وتعليمياً، وتفسيراً وتطبيقاً، لأن بتلك القواعد والأنظمة والمواثيق يقوم طالب الشريعة بدور التسوية في فض المنازعات الدولية، عن طريق علمه بفهم القانون الدولي، كما يقوم بدور القيام بالعلاقة الدبلوماسية بين الدول عن طريق معرفة القواعد القانونية الدولية والأنظمة السياسية العالمية. فالقانون الدولي كما أشار إليه أحد الباحثين بأنه: "شغل قواعده مكاناً هاماً من مجموعة القواعد القانونية للمجتمع الإنساني بل وهي تحتل في رأي الكثيرين مكان الصدارة في هذه المجموعة وذلك لخطورة المسائل التي تعني بها بالنسبة للجماعات البشرية المختلفة لذا فتحديد

^١ الدكتور سرور طالمي المل، القانون الدولي العام، (لبنان: مركز جيل البحث العلمي، ٢٠١٥م)،

ص ٢١

^٢ الدكتور سرور طالمي المل، القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص ٣٠

مركز هذه القواعد داخل نطاق النظام القانوني لمختلف الجماعات البشرية هو إزاء من أولى المسائل التي يتعين على المشتغل بالقانون الدولي الإلمام بها^١.

^١ الدكتور يوسف حسنو الدكتور إيناس محمد البهجي، القانون الدولي العام وعلاقته بالشريعة الإسلامية، مرجع سبق، ص ٧

وفي خاتمة هذا البحث عن أهمية دراسة القانون الدولي لطلاب الشريعة حاولنا لبحث تحقيق أهدافه من خلال دراسة ماهية القانون الدولي وعلاقته بالشريعة الإسلامية وموقفها منه، وبيان أهمية دراسة القانون الدولي لطلاب الشريعة في جانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، فوصل في النهاية إلى النتائج التالية:
أولاً: معنى القانون الدولي عند العلماء القانونيين وغيرهم وبيان نشأته وتطوره والفرق بينه وبين القوانين الأخرى

ثانياً: بيان دور علاقة القانون الدولي بالشريعة الإسلامية وموقفها منه
ثالثاً: أثر أهمية دراسة القانون الدولي لطلاب الشريعة بالجامعات السعودية بجميع مراحلها الجامعية.
رابعاً: أثر أهمية دراسة القانون الدولي في جانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي

خامساً: بيان حاجة طلاب الشريعة إلى معرفة القواعد والأنظمة القانونية الدولية وما يترتب عليها من تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية.
سادساً: هناك ضرورة وحاجة لوجود طلاب الشريعة في جميع جوانب التعامل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لعلمهم بما يخص قضايا ومسائل هذه الجوانب. والله تعالى أعلم.

قائمة المراجع

- أبو سنة، أحمد فهمي، (١٣٨٧هـ/١٩٦٧م)، النظريات العامة للمعاملات في الشريعة الإسلامية، (د،ط)، مصر: دار التأليف.
- إيناس محمد البهجي، ويوسف حسن يوسف، (٢٠١٣م)، القانون الدولي العام وعلاقته بالشريعة الإسلامية، (ط١)، القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية.
- إبراهيم الديك، (١٩٩٧م)، المعاهدات الدولية في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، (ط٢)، الرياض.
- أسعيدة العثماني، (٢٠١٨م)، القانون الدولي العام دراسة تطبيقية في دور المصادر القانون الدولي الإنساني.
- جعفور، محمد السعيد، (٢٠٠٨م)، مدخل إلى العلوم القانونية، الجزائر: دار هومة، (د،ط).
- الداودي، غالب علي، (١٩٩٩م)، المدخل إلى علم القانون، عمان: دار وائل، (د،ط).
- حامد سلطان، (١٩٧٦م)، القانون الدولي العام في وقت السلم، القاهرة: دار النهضة، (ط٦).
- خدوري مجيد، (١٩٧٥م)، القانون الدولي الإسلامي، "كتاب السير للإمام الشيباني"، الدار المتحدة، (د،ط).
- زيدان، عبد الكريم، (١٤٠٨هـ/١٩٨٨م)، الشريعة الإسلامية ان والقانون الدولي العام، بيروت: مؤسسة الرسالة، (ط٢).
- الزحيلي، وهبة، (١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م)، العلاقات الدولية في الإسلام، دمشق: دار المكتبي، (ط١).
- لطف، محمد، (٢٠١٩م)، محاضرات في مقياس مدخل للعلوم القانونية، جامعة الشهيد حمه لخضر
- منصور، علي علي، (١٣٩٠هـ/١٩٧١م)، الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام، القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، (د،ط).
- المل، سرور طالمي، (٢٠١٥م)، القانون الدولي العام، لبنان: مركز جيل البحث العلمي، (د،ط). ملندي، ماهر ملندي، (٢٠١٨م)، القانون الدولي الاقتصادي، سورية: منشورات الجامعي الافتراضية السورية.
- شمسان، عبد الوهاب، (٢٠١٠م)، القانون الدولي العام، عدن: دار جامعة عدن، (د،ط).
- عبد المجيد، محمد سامي، ومصطفى سلامة حسن، (١٩٨٩م)، القانون الدولي العام، بيروت: الدار الجامعية.
- عاشر، محمد سامر، (٢٠١٨م)، مدخل إلى علم القانون، سورية: منشورات الجامعة الافتراضية، (د،ط).
- علي علي سليمان، (٢٠٠٠م) مذكرات في قانون الدولي الخاص الجزائري، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- عبود، موسى، (١٩٩٤م)، دروس في القانون الاجتماعي، بيروت: المركز الثقافي العربي، (ط٢).